وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٧٠ لسنة ٢٠٠٧ بالتفويض

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة

للعام المالى ٢٠٠٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة جلسة ٢٠٠٧/٣/٨ باعتماد الحساب الختامى للغرفة للعام المالى ٢٠٠٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٧/٩/١٣ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة عن العام المالى ٢٠٠٦ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ١٧٩٥٣٦٩,٨٨ ج (فقط مليون وسبعمائة وخمسة وتسعون ألفًا وثلاثمائة وتسعة وستون جنيهًا وثمانية وثمانون قرشًا لا غير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٨٤٦١١٨,٣٧ ج (فقط ثمانمائة وستة واربعون ألفا ومائة وثمانية عشر جنيهًا وسبعة وثلاثون قرشا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٩٤٩٢٥١,٥١ ج (فقط تسعمائة وتسعة وأربعون ألفا ومائتان وواحد وخمسون جنيهًا وواحد وخمسون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٦/١٢/٣١ مبلغ ٩٥٥٦٦١٩,٠١ ج (فقط تسعة ملايين وخمسمائة وستة وخمسون ألفًا وستمائة وتسعة عشر جنيهًا وقرشًا واحداً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريرًا فى ٢٠٠٧/٩/١٣

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / حمزة البرى